

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، حسين السكران

قدم في هذه القضية تمييزان للطعن في القرار الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى بالدعوى رقم (٢٠١٣/١٢٩) تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ والمتضمن

وضع كل واحد من المميزين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم .

التمييز الأول :-

المميز :-

المميز ضده :-

الحق العام .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة في النتيجة التي توصلت إليها .
٢. أخطأت المحكمة بعدم إفساح المجال للمميز لتقديم بيناته .
٣. أخطأت المحكمة في النتيجة التي توصلت إليها بالرغم من أن البيئة لا ترقى إلى مستوى البيئة القانونية .

٤. أخطأت المحكمة في التكييف القانوني ووصفها القانوني .

٥. أخطأت المحكمة بتكوين عقيدتها وقناعتها على أدلة مشكوك فيها .

٦. القرار جاء مفترقاً للتعليل والتسيب .

الطلب :-

١. قبول التمييز شكلاً .

٣. نقض القرار المميز والحكم ببراءة المميز وإجراء المقتضى القانوني .

التمييز الثاني :-

المميز :-

المميز ضده :-

الحق العام .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة في النتيجة التي توصلت إليها .

٢. أخطأت المحكمة بعدم إفراح المجال للمميز لتقديم بيناته .

٣. أخطأت المحكمة في النتيجة التي توصلت إليها بالرغم من أن البينة لا ترقى إلى مستوى البينة القانونية .

٤. أخطأت المحكمة في التكييف القانوني ووصفها القانوني .

٥. أخطأت المحكمة في تكوين عقيدتها وقناعتها على أدلة مشكوك فيها.
٦. القرار جاء مفتقراً للتعليل والتسبيب .

الطلب :-

- (١) قبول التمييز شكلاً لوروده ضمن المدة القانونية .
- (٢) نقض القرار المميز والحكم ببرائة المميز و / أو إجراء المقتضى القانوني .
- وبتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف الدعوى لمحكمتنا لكون الحكم مميزاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .
- وبتاريخ ٢/١١/٢٠١٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية يطلب في نهايتها قبول التمييزين شكلاً وردهما موضوعاً وتأييد القرار المميز .

الق رار

lawpedia.jo

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :-

.١

.٢

.٣

التهم التالية :-

١- جناية هتك العرض بالتغلب على المقاومة بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١/أ) عقوبات مكررة أربع مرات .

٢- جناية السرقة بحدود المادة (٢/٤٠١) عقوبات .

٣- جنحة حمل وحيازة أدوات حادة بحدود المادة (١٥٦) عقوبات .

٤- جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص بحدود المواد (٣ و٤ و١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر للمتهم

٥- جنحة الإيذاء بحدود المادة (٣٣٤) عقوبات .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى على النحو الوارد بمحاضرها وبنتيجة إجراءات المحاكمة في الدعوى (٢٠١٣/١٢٩) أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ وخلصت فيه إلى :-

إن واقعة هذه الدعوى الثابتة تتلخص في أنه وبتاريخ ٢٠١٢/٩/١١ صباحاً وبحدود الساعة السابعة حضر المتهم إسماعيل إلى منطقة دوار الشرق الأوسط في عمان والتقى بالمشتكين وأخبرهم أنه لديه عمل وانفق معهم وقام باصطحابهم بوساطة مركبة عمومي إلى منطقة ماركا الشمالية وهناك قام المتهم بإدخالهم إلى منزل وقام بإطلاعهم على المكان المراد تبليطه بالمنزل وبعد عشرة دقائق دخل ثلاثة أشخاص تبين فيما بعد أن اثنين منهما هما المتهمان وقاموا بسحب السكاكين على المشتكين وسواطير ومسدسات وضربوا المشتكين وشلحوهم ملابسهم حتى أصبحوا عراة وضربوهم وهم عراة وحطوهم فوق بعض ودعسوا عليهم وقاموا أثناء ذلك بإعطائهم حبوب مخدرة من أجل شل حركتهم وقاموا بسرقة نقود من المشتكين وربطوهم وأخذوا هواتف خلوية منهم وبعد ذلك ونتيجة تأثير الحبوب التي تناولها المشتكون غلبهم النوم وعند منتصف الليل قام المتهمون بإطلاق سراح المشتكين وإن المتهم قام بضرب المشتكي بواسطة كعب المسدس على رأسه واحتصل المشتكي خلف على تقرير طبي قضائي يشعر بإصابته بكشط في فروة رأسه وإصابات أخرى ، وجرت الملاحظة .

وبتطبيق القانون على واقعة الدعوى الثابتة والبيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة أن النيابة العامة قدمت ما يكفي من البيانات لإثبات الواقعة الجرمية والتهمة بحق المتهمين وحيث ثبت للمحكمة قيام المتهمين بهتك عرض المجني عليهم من خلال تريبطهم وخلع جميع ملابسهم عنهم حتى أصبحوا عراة بالكامل وضربهم وسرقة نقودهم وهواتفهم الخلوية تحت التهديد بإشهار أسلحة نارية عليهم وسكاكين وسواطير وكذلك ضرب المجني عليه بواسطة كعب المسدس على رأسه وأحدث ذلك له كشطاً في فروة رأسه إنما جاءت هذه الأفعال جميعها لتشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض بالتغلب على المقاومة مكررة أربع مرات خلافاً لأحكام المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات وجناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٢/٤٠١) عقوبات وجنحة حمل وحيازة أدوات حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات وجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣ و٤ و١١ د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للمتهم وجنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات .

وتأسيساً على ما تقدم ، قررت المحكمة ما يلي :

١ - عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، إعلان عدم مسؤولية المتهمين عن جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات وذلك لأنها عنصر من عناصر جناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٢/٤٠١) عقوبات وهي الظرف المشدد لهذه الجريمة .

٢ - عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين بجنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات ، وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد منهم بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها محسوبة لهم مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣ و٤ و١١ د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمواد ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري المستخدم حال ضبطه محسوبة له مدة التوقيف .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (١٠١/٢) عقوبات .

٥- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين جناية هتك العرض بالتغلب على المقاومة مكررة أربع مرات خلافاً لأحكام المادتين (٢٩٦/١ و٣٠١/١ أ) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقراري التجريم والإدانة قررت المحكمة ما يلي :-

أولاً : عملاً بأحكام المادتين (٢٩٦/١ و٣٠١/١ أ) عقوبات الحكم بوضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ست سنوات والرسوم عن كل جناية محسوبة لهم مدة التوقيف بعد إضافة نصف العقوبة عملاً بأحكام المادة (٣٠١/١ أ) عقوبات .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (٢/٤٠١) عقوبات الحكم بوضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة لهم مدة التوقيف .

ثالثاً : ولنظروف القضية وإسقاط الحق الشخصي من قبل جميع المجني عليهم والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرمين لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة

لمدة ثلاث سنوات والرسوم عن كل جنائية فيما يخص جنائية هتك العرض بالتغلب على المقاومة ، وتخفيض العقوبة الخاصة بجنائية السرقة بحق المجرمين لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

رابعاً : وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل واحد من المجرمين لتصبح وضع كل واحد منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة والسلاح الناري المستخدم حال ضبطها .

لم يرتض المميزان بهذا القرار قطعاً فيه تمييزاً وقررت محكمتنا بموجب قرارها رقم (٢٠١٤/١٠٩٢) التالي :-

وعن أسباب التمييز المقدم من المميز

وعن السبب الثاني :-

ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم إفساح المجال للمميز لتقديم بيناته والتي من شأنها تغيير منطوق الحكم .

وفي ردنا على هذا السبب نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٤ أفهمت المتهم منطوق المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية حيث استعمل لتقديم بينة دفاعية وفي الجلسة التالية لم يحضر المتهم وجرت محاكمته بمتابعة الوجيهي وصدر الحكم المميز بالصفة ذاتها .

وحيث إن المميز يتقدم بهذا الطعن لأول مرة فهو غير ملزم بتقديم المعذرة المشروعة على مقتضى المادتين (٢٦١ و ٢١٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يقتضي معه إفساح المجال للمميز لتقديم ما يرى من بينات ويتعين نقض الحكم لهذه الغاية .

وعن باقي الأسباب :-

فإن البحث فيها وعلى ضوء ردنا على السبب الثاني من أسباب التمييز يغدو سابقاً لأوانه .

وعن أسباب التمييز المقدم من المميز

وباستعراض هذه الأسباب نجد إنها تقوم جميعها على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزن البينة وتقديرها وبتطبيق القانون على واقعة الدعوى مع التوجيه إلى أن السبب الثاني لا يرد إذ إن المميز أبدى أن ليس لديه شهود دفاع أو بينة دفاعية .
ومن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى بصفتها محكمة موضوع عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى يتبين :-

أولاً :- من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد إن محكمة الجنايات وباستعراضها واقعة الدعوى وما قام عليها من بينات استخلصت الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً وسليماً من خلال بينات قانونية قنعت بها وبها كونت عقيدتها ودللت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وجاء استخلاصها للواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً وسليماً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وبدورنا نتفق مع استخلاصات محكمة الجنايات الكبرى لواقعة الدعوى .

ثانياً :- من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد إن ما قارفه المتهم من أفعال تمثلت بإقدامه مع آخرين بهتك عرض المجني عليهم

من خلال إجبارهم على خلع كامل ملابسهم وتربيط كل اثنين منهم مع بعض وهم عراة وضربهم وسرقة نقودهم وهواتفهم الخلوية وتحت التهديد بإشهار أسلحة نارية وأدوات حادة وضرب المشتكي على رأسه بوساطة كعب المسدس وحصوله على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة التعطيل يوم واحد هذه الأفعال وبالوصف السالف الإشارة إليه تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض بالتغلب على المقاومة مكررة أربع مرات بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١) من قانون العقوبات وجناية السرقة بحدود

المادة (٢/٤٠١) من القانون ذاته وجنحة حمل وحياسة أداة حادة والإيذاء بحدود المادتين (١٥٦ و ٣٣٤) من قانون العقوبات وكما انتهى لذلك القرار المميز .

ثالثاً :- من حيث العقوبة :-

نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرائم التي ارتكبتها الممیز .

وبالبناء على ما تقدم نقرر ما يلي :-

١. نقض القرار المميز من جهة المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكينه من تقديم ما يدعي من دفوع وبيانات ومن ثم إجراء المقتضى القانوني .

٢. رد التمييز وتأييد القرار المميز فيما قضى به بالنسبة للمميز

٣. عدم البحث في مطالعة النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى في هذه المرحلة جهة المميز كون البحث فيه سابقاً لأوانه على ضوء ردنا على السبب الثاني من أسباب تمييز المميز

٤. وفي ردنا على مطالعة النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بخصوص المميز فإن في ردنا على أسباب تمييز المميز ما يكفي للرد عليها فنحيل إلى ردنا تحاشياً للإطالة والتكرار .

٥. إعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

وبعد النقص والإعادة سجلت الدعوى برقم (٢٠١٤/١٠٨١) وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢ قدم المميزان طعناً في القرار رقم (٢٠١٣/١٢٩) تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ ورفع النائب العام لمحكمة الجنايات الكبرى ملف القضية .

وفي الرد على أسباب التمييز :-

وقبل الرد على أسباب الطعن المقدم من الطاعن

سبق له وأن طعن تمييزاً في القرار المطعون فيه رقم (٢٠١٣/١٢٩) تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ وقررت محكمتنا بموجب قرارها رقم (٢٠١٤/١٠٩٢) تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩ رد التمييز وتأييد القرار المميز بحق المميز

وعليه وحيث لا يجوز للمميز بأي حال من الأحوال أن يميز مرة ثانية ما دام الحكم أصبح مبرماً عملاً بأحكام المادة (٢٨٦) من الأصول الجزائية وعليه يكون التمييز المقدم للمرة الثانية من المميز مستوجبا للرد شكلاً لسبق الفصل فيه ولاكتسابه الدرجة القطعية .

وعن السبب الثاني من أسباب التمييز المقدم من

ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم إفساح المجال للبحث لتقديم بيناته والتي من شأنها تغيير منطوق الحكم .

وفي ردنا على هذا السبب نجد بأن المتهم قد تفهم موعد الجلسة ليوم ٢٠١٣/١١/١٣ ثم تغيب وجرى محاكمته بمتابعة الوجاهي وصدر الحكم المميز بالصفة ذاتها .

وحيث إن المميز يتقدم بهذا الطعن لأول مرة فهو غير ملزم بتقديم المعذرة المشروعة على مقتضى المادتين (٢٦١ و ٢١٢) من قانون الأصول الجزائية الأمر الذي يقتضي إفساح المجال للمميز ويتعين نقض الحكم لهذه الغاية .

وعن باقي الأسباب فإن البحث فيها وعلى ضوء ردنا على السبب الثاني يغدو سابقاً لأوانه .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر :-

- (١) رد التمييز المقدم من المميز مبرماً بحقه .
- (٢) نقض القرار المميز من جهة المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكينه من تقديم ما يدعي من بينات ودفوع ومن ثم إجراء المقتضى القانوني .
- (٣) عدم البحث في مطالعة النيابة العامة في هذه المرحلة من جهة المميز وكون الحكم مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من جهته لكونه سابقاً لأوانه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني ١٤٣٦ هـ الموافق ١٦/٢/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ . ع